# سياسة التمويل الداخلي للثورة التحريرية 1954-1962

د/ امحمد بوحموم، جامعة ابن خلدون، تيارت

**ملخص:**

يتضمن هذا المقال أهم مصادر التمويل الداخلي للثورة الجزائرية، والمتمثلة في الغرامات، الزكاة، الضرائب الاشتراكات التبرعات والهدايا وكذا الغنائم. كما تناول أهم النفقات الداخلية للثورة، المتمثلة في شراء الأسلحة الذخيرة، لوازم الحرب، الغذاء، أجور المجاهدين، مساعدات الفقراء، الخدمات الإجتماعية . والصعوبات شكلتها سلطات الاحتلال للهيئات الثورية الكلفة بجمع الأموال، خاصة فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي المفروض على الثورة والسعي لإبعاد الشعب عن الثورة، غلق الحدود، والإكثار من المناطق المحرمة والمحتشدات.

**الكلمات المفتاحية:**

الشعب الجزائري، جبهة التحرير الوطني، الثورة الجزائرية، مصادر التمويل الداخلي للثورة، النفقات الداخلية سلطات الاحتلال، صعوبات التمويل.

**Abstract :**This article includes domestic financing of the Algerian revolution process, in terms of income sources of contributions, donations, Zakat, fines, gifts, taxes, penalties. It includes the overhead of a revolution at home, in the purchase of weapons, ammunition, supplies, war, food, Mujahedeen wages, poor aid, social services. This shows us the financial balance between the bodies befallen
**Abstract :**This article includes domestic financing of the Algerian revolution process, in terms of income sources of contributions, donations, Zakat, fines, gifts, taxes, penalties. It includes the overhead of a revolution at home, in the purchase of weapons, ammunition, supplies, war, food, Mujahedeen wages, poor aid, social services. This shows us the financial balance between the bodies befallen

**مقدمة:** عندما شرع قادة المنظمة الخاصة[1] في وضع استراتيجية عملها ( Harbi 2010 ) المتمثلة في الإعداد للكفاح المسلح ( Yves Michaud , 2004 ) من النواحي المادية البشرية والقانونية ( بوعزيز، 2008 ) أدركوا بأن الهياكل التنظيمية التي تم وضعها للبلاد في المجالين السياسي والعسكري، والتجهيزات المادية التي يتطلبها العمل المرتقب وكذا عملية التنسيق والتعاون الخارجي مع البلدان المغاربية، العربية والدولية، تحتاج إلى مجموعة من الإمكانات المادية والتي في مقدمتها الأموال، لاعتبارها شرط أساسي لتوفير مستلزمات الكفاح المسلح، وهو ما دفع بقادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى وضع ربع اشتراكات المناضلين تحت تصرف المنظمة . وفي سنة 1948 وضعت الحركة مبلغا قدر بـ 800.000 فرنك في خزينة المنظمة ( يوسفي، 2007 ) ولما كانت الاعتمادات المالية المخصصة للمنظمة الخاصة قليلة والتي

قدرها حسين أيت أحمد في مؤتمر زدين[2] بـ 100.000فرنك قديم منها 6.000 فرنك تمثل مستحقات قادة المناطق (Harbi ,1981 ) ويرى محمد يوسفي بأن حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت تخصص مبلغا يقدر بـ 500.000 فرنك فرنسي قديم شهريا للمنظمة ( يوسفي، 2007) وبما أن ذلك المبلغ لم يكن كافيا لتغطية نفقات المنظمة الخاصة، مما دفع بقادتها إلى القيام بعملية الهجوم على بريد وهران[3]، الذي أخذ منه مبلغ قدر بـ 3170.000 فرنك فرنسي قديم ( يوسفي، 2007). ونظرا لنقص الأموال المخصصة للمنظمة الخاصة، فقد أثر ذلك سلبا على بعض ورشاته (Harbi,1981 ) مثل ورشات الأسلحة والذخيرة، ورشات التموين العام وغيرها من الأنشطة التي تحتاج إلى أموال طائلة والتي لم تكن متوفرة في ذلك الوقت.

وعندما شكلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل[4] تم استمالة عضوين من اللجنة المركزية هما محمد دخلي مسؤول التنظيم في اللجنة المركزية ورمضان بوشبوبة، مراقب عام في التنظيم بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولعل المراد من سعي محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد إلى كسب عضوين أساسيين في اللجنة المركزية هو رغبة أعضاء المنظمة الخاصة في جلب المركزيين إلى صفهم بهدف إعادة توحيد صفوف الحزب، بالإضافة إلى الاستفادة من إمكانات الحزب المادية المالية والتنظيمية (بلحاج، 2009 ) لأن أموال الحزب كانت بحوزتهما. ( عثماني ،2012 ) وهذا يعني أن توسيع اللجنة له عدة أهداف سياسية، قانونية ومالية، ولم يكن بوسع اللجنة تحقيقها دون كسب أعضاء القيادة المركزية للحزب ( حربي 1994 ) . الأمر الذي مكن جبهة التحرير الوطني فيما بعد من استغلال نحو 1.000.000 فرنك فرنسي من أموال اللجنة.

( S.H.A.T, 1H 1687 , Dossier N° 02,1959 )لأنه إذا كان الهدف الأسمى من استمالة عضوين قياديين في اللجنة المركزية لصف أعضاء المنظمة الخاصة يكتسي طابعا سياسيا يتمثل في توحيد صفوف مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية قصد التوجه إلى العمل المسلح بصفوف متراصة فإن الوسيلة لإنجاز ذلك العمل وتحقيق متطلباته تتمثل في الأموال.

وعلى إثر انعقاد اجتماع مجموعة 22 [1] الذي تقرر فيه التعجيل باندلاع الثورة حيث عبر عن ذلك محمد مشاطي[2] أحد المشاركين في الاجتماع بالقول **(( كلنا كنا مقتنعين بحماس على المرور إلى الكفاح المسلح))** ( مشاطي، 2010، ص 69 ) وبعد تشكيل جبهة التحرير الوطني من قبل مجموعة الست التي أشرفت على عملية تفجير الثورة كما سعت إلى توفير الموارد المالية التي يحتاج إليها الكفاح المسلح، وهو ما جعل المجاهدون الأوائل يطلبون الدعم المالي من المناضلين، الذين . قام البعض منهم ببيع أرضه أو حلي زوجته بهدف تقديم الدعم المالي للثورة ( بومالي، د.ت ) وكانت قناعة الجزائريين بأن مساعدة الثورة الجزائرية بالأموال ضرورة حتمية لتحقيق الاستقلال والتخلص من الاستعمار الإستطاني في الجزائر

( S.H.A.T, 1H 1687 , Dossier N° 02,1959 ) ولم يفرض ذلك الإجراء على المناضلين فحسب بل كان قادة المناطق هم أول من قاموا بتمويل الثورة، فمصطفى بن بولعيد تبرع بجزء كبير من أمواله لصالح الثورة، كما تبرع ديدوش مراد بميراثه لصالح الثورة، وقام كريم بلقاسم باقتطاع نسبة 10% من اشتراكات المصاليين على مستوى منطقة القبائل بهدف شراء الأسلحة، وقام حاج بن علة بجمع مبلغ من المال في نواحي الظهرة [3] يقدر بـ 1.500.000 فرنك فرنسي من مناضلي ناحيته ( Harbi , 1998 )ولما كانت ميزانية جبهة التحرير قبيل اندلاع الثورة لا تتعدى 1400.000 فرنك فرنسي قديم ( حربي، 1994) وهو مبلغ زهيد ولا يكفي لتغطية تكاليف حرب وطنية شاملة مما جعل قادة الثورة يقرون بتطبيق سياسة الاعتماد على الذات لكل منطقة على حدى في مجال التمويل. ( بلحاج 2009). ونظرا لكون كل منطقة تاريخية تختلف عن الأخرى من حيث الخصائص الطبيعية والبشرية والإمكانات المادية المتوفرة لديها، وتركز القوة العسكرية والأمنية التابعة للاستعمار بها فقد أقرت لجنة الست تطبيق مبدأ اللامركزية. ( بوضياف2010 ) على مستوى المناطق في شتى المجالات السياسية، العسكرية والاقتصادية، حتى تتمكن كل منطقة من استغلال قدراتها المادية و تكييف نشاطها العام مع ظروفها الخاصة، وظلت هذه السياسة مطبقة إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، الذي أنشأ الهيئات المركزية وأعطى للثورة بعهدها المركزي في مجال القيادة واستغلال القدرات المادية. فكيف تمكنت تلك المناطق من توفير الموارد المالية لهياكلها الثورية .؟ وما هي والصعوبات التي واجهت الهيئات المكلفة بجمع الأموال على المستوى الداخلي .؟ والحلول التي اهتدى إليها القادة في الداخل لحل مشكلة التمويل.؟

**آ) مصادر تمويل الثورة في الداخل:** نظرا لخصوصية الثورة الجزائرية المتمثلة في طابعها الشعبي من حيث التنظير التخطيط والتنفيذ، وتلك الأمور لا تقتصر على القضايا السياسية والعسكرية فحسب بل تتعداها إلى الجوانب المادية بحيث لم تكن لهياكل الثورة ( من الولاية، حتى نصف القسم) مؤسسات مالية، ولا أي نظام مالي محدد أو أي شكل من أشكال الدعم داخل التراب الوطني سوى ما يجود به الشعب الجزائري على الثورة 1959 , N°, 02 , Dossier 1H 1687 ,S.H.A.T) )، ويتمثل ذلك في عدة مظاهر من بينها:

**1) الغرامات** : تفرض نقدا على المخالفين لقوانين جبهة التحرير الوطني، وتختلف قيمتها باختلاف طبيعة المخالفة ودرجتها، وتحددها مجالس محاكم الثورة كما تحددها المجالس الشعبية، وترفق كل غرامة بمحضر رسمي تحرره الهيئة التي قامت بتغريم الشخص المعني.( المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير السياسي، المدية د.ت) وقد حددت مصالح الشرطة الفرنسية مجموعة من أصناف المخالفات التي كانت جبهة التحرير الوطني تعاقب كل من ارتكبها والقيمة المالية التي تفرض على كل مخالفة، والتي من بينها : في حالة ما إذا أقدم أي مواطن جزائري على سرقة رأس من الأبقار لمواطن أخر يغرم بدفع . 20.000 فرنك فرنسي، وإذا حوكم أي شخص من طرف محكمة الثورة وأدين لارتكابه أي جرم فإنه يعاقب بدفع مبلغ يقدر بـ 30.000 فرنكا، وإذا أقدم أي شخص على توزيع المواد الغذائية لعناصر الجيش الفرنسي، فإنه

يغرم بدفع 30.000 فرنك، وتسلط عقوبة مالية قاسية على أي مواطن جزائري امتنع عن تقديم يد المساعدة لعضو من جيش التحرير الوطني كان مجروحا أو مهدد بالخطر، حيث تكون العقوبة بدفع 60.000 فرنك . أما من أشترى لحما وهو يدري بأن الشاة التي ذبحت مسروقة فيغرم بدفع 15.000 فرنك وغيرها من العقوبات التي تفرضها قيادة جبهة التحرير الوطني على من يخالف تعاليم الشريعة الإسلامية والتعليمات المقدمة من قبل قيادة الثورة. (C.A.O.M.G.G.A/120 , 1957) كما يغرم أي شخص مدمن على التدخين بغرامة تقدر بـ 5.000 فرنك، وفي حالة ما إذا استمر في التدخين بعد إنذاره يغرم بـ 10.000 فرنك. و في حالة قيام أي شخص بفعل لا أخلاقي يسيء للآداب العامة ويتنافى مع الشريعة الإسلامية يغرم بدفع مبلغ يقدر بـ 50.000 فرنك، وإذا سرق أي مواطن لأخر بقرة مثلا يغرم بدفع20.000 فرنك، كما يغرم من قام بقطع أشجار الغابات بمبلغ يتراوح بين 500 و1000 فرنك. Emmanuelle Colin –Jeanvoine et Stéphane ) (Derozier,2008 وغيرها من الغرامات التي تفرض على المخالفين لمبادئ الشريعة الإسلامية و للعادات والتقاليد، وكذا للتعليمات التي تصدرها قيادة الثورة على مستوى كل هيكل نظامي (من الولاية حتى نصف القسم) . وفي سنة 1956 مثلا قدرت مصالح الاستعلامات الفرنسية المبلغ الذي حصلت عليه جبهة التحرير الوطني عن طريق الغرامات المفروضة على الجزائريين في الداخل بـ 200.682.126 فرنك فرنسي. (Bougherara, 2006) ولعل أن الغرامة التي كانت تفرضها مصالح الجباية المالية التابعة لجبهة التحرير الوطني على المواطنين الجزائريين كان يراد منها توفير الأموال اللازمة للثورة وفي نفس الوقت توفير جو من الانضباط، وتجنب الوقوع في المخالفات سوى تلك التي تتنافى ومبادئ الدين الإسلامي أو تعليمات قيادة الثورة، ويعد بذلك التزام عقائدي، تربوي، سياسي ومالي مع الثورة الجزائرية.

**2) الزكاة** : تجمع وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، من طرف هيئات خاصة تكلف من قبل قيادة الهياكل الثورية وتفرض على كل جزائري مسلم بلغ سن 18 سنة وله ما يمكن أن يزكي عليه، بحيث يتم جمعها ثم يحرر تقرير بشأنها يحدد فيه عدد المساهمين، والمبلغ الإجمالي المحصل عليه كما يحرر وصل بقيمة المبلغ، ويرفع كل ذلك إلى الهيئة العليا على مستوى الولاية.( اتحادية المجاهدين لدائرة تابلاط، 1992)

**3) الضرائب** : تفرض على الجزائريين سواء كانوا مقيمين داخل التراب الوطني أو خارجه، كما تفرض على الأجانب الذين يتعاملون مع الثورة الجزائرية، اللذين لهم نشاط اقتصادي مهما كانت طبيعته.[1] وتشير مصالح الشرطة الفرنسية إلى قائمة من الضرائب التي كانت تفرضها جبهة التحرير الوطني على المواطنين الجزائريين الذين يقومون بتربية المواشي، بحيث يفرض دفع 50 فرنك سنويا على كل رأس من الماعز و100 فرنك على كل رأس من الأغنام، 300 فرنك على كل رأس من الأبقار، الجمال والبغال .كما يدفع أصحاب السيارات والجرارات مبلغا يتراوح بين 10.000 و 15.000 فرنك فرنسي قديم خلال السنة. (C.A.O.M.G.G.A/120,1959 ) كما تشير أجهزة الاستعلامات الفرنسية على أن جبهة التحرير الوطني

كانت تفرض على الجزائريين بعض الضرائب الخاصة مثل ضرائب عقود الملكية والمقدرة بنسبة 05 % من قيمة السلع أو العقارات التي يتم بيعها، ويدفع الأشخاص الذين تحصلوا على الميراث على نسبة تتراوح ما بين 02 و 05 % من قيمة الميراث، ونحو 20 % من قيمة السلع في حالة ترويج السلع الفرنسية ,S.H.A.T ) . (1H 1687, Dossier N° 02,1959 وفي شهر جوان سنة 1956 دفعت مجموعة من المعمرين في الجزائر 1000 فرنك على كل هكتار مزروع لصالح جبهة التحرير الوطني، ويطالبون بدفع المبلغ قبل جني الثمار، ففي منطقة سور الغزلان[1]، مثلا دفع أوروبي غرامة عن مزرعته قدرت ب500.000 فرنك، وتشير غرفة المحاسبة إلى أن كل أوربي مالك للأراضي الزراعية يطالب بدفع مبلغا سنويا يقدر 600.000 فرنك . وإذا كان الأوروبيون واليهود المقيمون في الجزائر يدّعون بأنهم جزائريين، فذاك يستوجب عليهم دفع قيمة مالية لأصحاب الأرض وللعلم الجزائري (Colin –Jeanvoine et Stéphane Derozier, 2008) وفي شهر أكتوبر 1955 قامت إحدى شركات النقل بتيزي وزو بدفع مبلغ يقدر بـ 10.000.000 لصالح جبهة التحرير الوطني و خلال شهر أفريل 1956 دفع أحد قدماء النواب بمعسكر مبلغا يقدر ب10.000.000 على ثلاث دفعات وفي سبتمبر 1956 دفع أحد الناقلين ما قيمته 1.500.000 فرنك، ودفع أخر بالشلف مبلغا بـ 2.000.000 فرنك autre,2008) (Emmanuelle, et كما دفع التجار اليهود بمدينة المدية مبلغا بقيمة 5.000.000 فرنك وقام أخر بمغنية بدفع 3.000.000 فرنك . كما تعهد الميزاب بمدينة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين شهر جويلية 1956 و جانفي 1957 بدفع 165000 فرنك لصالح جبهة التحرير الوطني، ودفعت إحدى العائلات الثرية بالجزائر مبلغا بقيمة 10.000.000 فرنك ( Bougherara,2006) . وبذلك تكون الضرائب والرسوم الجبائية المفروضة على المواطنين توفر أكثر من 50 % من مجموع ميزانية جبهة التحرير الوطني في الداخل، التي قدرت سنة 1958 بـ 880.000.000 فرنك فرنسي( Emmanuelle , 2008 ) وتختلف قيمة الضرائب باختلاف رقم الأعمال الخاص بكل تاجر أو مالك وباختلاف المنطقة التي يتواجد فيها الشخص المعني بدفع الضريبة .كما قد تتم عملية دفع الضرائب عن طواعية كما قد تتم عن طريق رسائل التهديد كما أشارت إلى ذلك أجهزة الأمن الفرنسية، والتي من بينها على سبيل المثال إرسال رسائل تهديد بالجلفة إلى الأعيان بهدف دفع مبالغ مالية تتراوح ببين 10.000 و 2.000.000 فرنك (Emmanuelle ، 2008 ) . وتشمل تلك التهديدات الأوروبيين والجزائريين على حد سواء S.H.A.T , 1H) (1959 , Dossier N° 03 , 2584ومهما تعددت أنماط الضرائب واختلفت قيمتها حسبما تشير إليه الوثائق الأرشيفية الفرنسية، والدراسات التي أعدها الفرنسيون حول الجباية الضريبية التي كانت تفرضها قيادة الثورة على المواطنين فإننا يمكن ان نستنتج منها بعض الحقائق، والتي من بينها. - تركز تلك الأجهزة على الضرائب التي تفرضها قيادة الثورة على المواطنين الجزائريين وحتى على بعض الأجانب الذين يتواجدون داخل التراب الوطني، لكنها تناست ما كانت تفرضه الإدارة الاستعمارية من جبايات متعددة الأشكال على الجزائريين، واحتجازها لأملاك المتعاملين مع الثورة الجزائرية .

- قيام مختلف الفئات الجزائرية بتقديم الدعم المادي (ومنه المالي) للثورة الجزائرية يدخل في إطار شعبية الثورة وقناعتهم بأن استرجاع السيادة الوطنية إنما هي مسؤولية الجميع ، وأن كل جزائري عليه أن يساهم في تحرير وطنه بالشيء والقدر الذي يستطيع عليه، وانطلاقا من قناعتهم الدينية التي ترى بأن الجهاد بالمال مقدم على الجهاد بالنفس ( العثيمن، 2004) ولا يعد ذلك في نظرهم تمردا أو عصيانا بقدر ما يعد قياما بالواجب الوطني.

- كما نلاحظ بأن تلك الضرائب و إن اختلفت قيمتها إلا أنها كانت شاملة بحيث أنها مست الملاك والتجار سواء كانوا جزائريين أو أجانب، خاصة أولائك الذين كانوا يدعون بأنهم جزائريين، ومعاملة كل من يقطن على أرض الجزائر بنفس المعاملة، يدل على وجود رؤى بعيدة المدى لرجال دولة، وليس مجرد الحصول على الأموال.

**4) الاشتراكات** : بما أن الشعب الجزائري هو الممول الرئيسي للثورة الجزائرية في الداخل، ومن بين أشكال ذلك التمويل عملية الإشترك، التي كانت تعد في بداية الثورة الوسيلة المثلى لتمويل الثورة. 1958 (,C.AO.M.G.G.A, 3R/573, Dossier ) . ورغم الاستقلالية المعطاة لكل هيئات الثورة في الداخل والخارج في كيفية تحصيل مواردها المالية وطرق إنفاقها إلا أن المبلغ الأدنى لإشتراكات المواطنين حددت خلال المرحلة الأولى من الثورة ( 1954-1956) بـ 200 فرنك فرنسي لكل جزائري موظف، كما حدد مبلغ 20.000 فرنك لكل تاجر.( المنظمة الوطنية للمجاهدين، المدية، د.ت ) وبما أن كل منطقة ( ثم ولاية ) كانت مكلفة بوضع جرد لمواردها المالية، ومن ثم تحديد قيمة الاشتراك لسكانها . ففي تبسة مثلا حددت قيمة الإشتراك بـ 10.000 فرنك بالنسبة للموظفين، و ما بين 10.000 و 20.000 فرنك بالنسبة للملاك. وكان التباين واضحا في مبلغ الاشتراك من ولاية لأخرى (C.A.O.M G.G.A, 7G/1220, 1962 ) . فحسب مصالح الشرطة الفرنسية فإن قيادة الثورة في نواحي قسنطينة مثلا حددت قيمة الاشتراك سنة 1957 بـ 5.000 فرنك بالنسبة للموظفين وما بين 3.000 و5.000 فرنك بالنسبة للتجار، أما بالنسبة للعمال فحدد مبلغ 1000 فرنك للعمال المؤهلين وما بين 500 و90 فرنك للعمال اليدويين.( C.A.O.M G.G.A, 7G/ 1220 1957)كما تشير أجهزة الاستخبارات الفرنسية إلى أن جبهة التحرير الوطني لعبت دورا كبيرا من أجل إعادة تنظيم شبكة التمويل في المدن التي تأثرت بما ترتب عن إضراب الثمانية أيام سنة 1957 خاصة في مدينة الجزائر التي تعد الممول الرئيسي للولاية الرابعة و لغيرها من الولايات. وقدرت الأجهزة الأمنية الفرنسية المبلغ المحصل عليه عن طريق اشتراك المواطنين خلال سنة 1956 بـ 15.063.000 فرنك (Bougrara ,2006 ) . ويعد هذا المبلغ قليل جدا إذا ما علمنا بأن المنطقة الأولى من الولاية الرابعة[1] لوحدها تمكنت خلال سنة 1959 مثلا من الحصول على مبلغ قدر بـ 22.189.111 فرنك و قدرت نفقاتها بـ 23.640.505 فرنك وبذلك كان ميزان مدفوعاتها عاجزا بمبلغ 151394 فرنك فرنسي ( C.A.O.M) G.G.A., 7G/1220, 1962

إلا أن ما نلاحظه هو أن قيمة اشتراك المواطنين رغم أهميتها إلا أن مبالغها تعد محدودة بالنظر إلى المبالغ الأخرى كما تختلف مداخيل الثورة من ولاية لأخرى، ففي الولاية الرابعة مثلا لم تكن الثورة تعاني من العجز المالي إلى غاية 1957 نظرا لوفرة مداخيلها وتكفل الشعب بتوفير مختلف مظاهر التموين التي تحتاج إليها الثورة لكن بعد إضراب الثمانية أيام الذي دعت إليه قيادة الثورة ( المنظمة الوطنية للمجاهدين، المدية، د.ت)[1] ثم معركة الجزائر[2] واللذان ترتب عنهما تحطم نظام جبهة التحرير الوطني بشكل جزئي ومتباين ( بن تومي، 2005) وهو ما أثر سلبا على عملية تموين وتمويل الثورة في المدن . كما أن الإكثار من المحتشدات والمناطق المحرمة ومراقبة اقتصاديات الشعب الجزائري أثر كذلك على تراجع مداخيل الثورة. (المنظمة الوطنية للمجاهدين المدية، د.ت) كما أثرت عملية غلق الحدود الشرقية والغربية بموجب خط موريس[3] خلال الفترة الممتدة ما بين جوان وأكتوبر1957. والذي يعد أول خط دفاعي تضعه سلطات الاحتلال في الجزائر، بهدف عزل الثورة الجزائرية عن جيرانها في كل من تونس والمغرب (Sylvie , 2010 ) . ثم قام شارل موريس (Challe Maurice)[4] خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 1958 وأفريل 1960، بوضع خط جديد عرف باسمه أي خط شال[5] مابين ديسمبر 1958 وأفريل1960 ( , Alistair 2007 ) للحد من الدعم الخارجي للثورة في مجالي التموين والتمويل , G.G.A , C.A.O.M ) (1957 , 3R/458 مما جعل قيادة الثورة تقرر رفع الحد الأدنى لاشتراكات المواطنين إلى 500 فرنك فرنسي، وبالتالي أصبح ذلك المبلغ مفروضا على الجزائريين الذين لهم مصدر دخل خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1959-1962. ( Gilbert , 2003 ) ومن خلال تصفح الوثائق الأرشيفية الفرنسية والدراسات التاريخية التي استقت مادتها العلمية من تلك الوثائق، وما أكده المجاهدون وحتى المواطنون الذين عايشوا أحداث الثورة التحريرية، نستشف بعض الحقائق المتعلقة بعملية دفع لصالح الثورة التحريرية، والتي من بينها :

- تعد عملية دفع اشتراكات المواطنين للثورة عربون ولائهم لها وواجب وطني على كل جزائري له دخل معين إما عن طريق الوظيفة، الملكية أو التجارة، وتختلف، باختلاف ما يملكه كل الشخص من أموال، فإن كان لا يملك ما يقدم للثورة فإن الهيئات المسؤولة عن المالية والشؤون الاجتماعية هي التي تتولى تقديم الدعم المادي له طبقا للمبدأ الذي كان مطبقا خلال الثورة (( الثورة من الشعب وإلى الشعب )) وحتى الثروة المالية التي كانت تجمع خلال الثورة تخصص منها نسبة معتبرة للمنح والمساعدات والتي قدرت سنة 1959 بـ 47.1 % من قيمة المداخيل العامة، للثورة في الداخل (S.H.A.T, 1H 1688, 1959 ) وهو ما يدل على البعد الشعبي والإنساني للثورة . وفي حالة ما إذا كانت أي منطقة من التراب الوطني تعيش فيها نسبة كبيرة من البطالين والذين ليس لهم أي دخل مادي، فإنهم يعفون من دفع الاشتراك وتتولى مصالح الجبهة مساعدتهم ماديا واجتماعيا.

**5) التبرعات والهدايا** : والتي تمنح من قبل المواطنين الجزائريين، كما قد تقدم من قبل الأجانب، الميسوري الحال وتختلف قيمتها من شخص لأخر ومن سنة لأخرى، تبعا للدخل السنوي أو الشهري للشخص

المانح. (Guentar,2004 ) فحسب الأجهزة الأمنية الفرنسية، فقد قام أحد الجزائريين بدفع مبلغ من المال سنة 1957 لصالح جبهة التحرير الوطني بنواحي بجاية بقيمة 1.500.000 فرنك ودفع أوروبي مبلغا بقيمة 1.000.000 فرنك، ودفع مواطن جزائري بقالمة مبلغا لخزينة جبهة التحرير الوطني بقيمة 2.000.000 فرنك . أما في شلف فقد دفع أحد المواطنين مبلغا على دفعات بـ 1.000.000 ثم بقيمة 30.000.000 فرنك، ودفع مواطن أخر مبالغ متفرقة منها 1.000.000 و 20.000.000 فرنك (C.A.O.M.91/147 ,1959)وغيرها كثير من تبرعات الجزائريين والأجانب لصالح خزينة جبهة التحرير الوطني في مختلف جهات الوطن. وإن كانت الأجهزة الأمنية الفرنسية تدعي بأن تلك الأموال كانت تؤخذ تحت التهديد، فإن ذلك قد يعود لدافعين أساسيين، أولهما أن أجهزة الاستعمار كانت لا تتقبل فكرة منح الأموال لصالح الثورة الجزائرية عن طواعية وتستخدم عبارة تحت التهديد، وثانهما يتعلق بالأشخاص المتبرعين أنفسهم، حيث يقدمون ما يمكن تقديمه للثورة ثم يصرحون أثناء التحقيق بأنهم أرغموا بمساعدة جيش التحرير الوطني بالقوة.

**6) الغنائم**، وهي كل ما يتم الحصول عليه أثناء القيام بالعمليات العسكرية من أموال ومجوهرات وأشياء ثمينة، والتي تجمع تحت مراقبة المسؤول العسكري ثم توضع في خزينة الثورة.( اتحادية بوقرة، 2002)

ومهما اختلفت مصادر تمويل الثورة التحريرية في الداخل، وسواء كان ذلك عن طواعية أو كرها، يبقى الشعب الجزائري هو المصدر الوحيد لتمويل الثورة، وتزويدها بما تحتاج إليه من المواد الضرورية كالغذاء، المأوى الألبسة الأغطية الدواء وغيرها من المستلزمات.( بومالي، 2010) ومن خلال هذه العينات بمظاهر الدعم الشعبي للثورة الجزائرية يمكن أن نستنتج ما يلي:

- يعد التمويل من الأسس المادية التي تبرز شعبية الثورة الجزائرية، فرغم عامل الفقر الذي كانت سلطات الاحتلال سببا فيه، حيث جردت الجزائريين من ممتلكاتهم و أقهرتهم بشتى أنواع الضرائب، وأرغمت الكثير منهم على العيش في مناطق نائية جرداء لا تصلح لأي نشاط اقتصادي، و ووضعت الكثير منهم في المحتشدات أو أرغمتهم على الهجرة إلى ما وراء الحدود بهدف عزل الشعب الجزائري عن ثورته ومنعه من تقديم كل أشكال الدعم لثورته، ومنه الدعم المالي ( مريوش، 2013 ) إلا أن كل تلك الضغوط لم تبعد الشعب الجزائري عن دعم ثورته . وتشير الكثير من شهادات أعضاء جيش التحرير الوطني إلى أن عملية جمع التبرعات لم تكن في أوساط الأشخاص الأحرار فحسب، بل حتى لدى الأشخاص الذين وضعوا رهن الاعتقال وفي غياهب السجون من المواطنين وأعضاء جيش التحرير الوطني الذين شكلوا شبكة لدعم الثورة داخل المؤسسات العقابية.( ديرة، حوار، 2001) وهذا يعبر عن البعد الشعبي للثورة، الذي كان مجسدا في جميع الأنشطة التي تقوم بها، سواء في المجال، العسكري، الاجتماعي والاقتصادي، ورغم الإخطار التي كانت محدقة بالجزائريين، إلا أن الكل تحمل أعباء الثورة.

- إذا كان جيش التحرير الوطني، قد استخدم القوة أحيانا سواء ضد بعض المواطنين الجزائريين أو ضد الأجانب لتحصيل الجبايات المالية (C.A.O.M.91.3F/144, s.d) كما تدعيه السلطات الأمنية الفرنسية(Emmanuelle, 2008) لا سيما في المدن، ومنها مدينة العاصمة التي أعيد تنظيم شبكة الدعم المادي بها في خريف 1957 بعد الأحداث التي عرفتها المدينة بين جانفي وأكتوبر ( C.A.O.M, G.G.A, 7G/120,S.d ) . إلا أن ذلك يعد التزاما ماديا للجزائريين تجاه ثورتهم، كما يعبر عن حسن تعامل بين الأجانب المقيمين في الجزائر من أوربيين ويهود مع الثورة الجزائرية، وإن استعملت القوة أحيانا فذاك دليل على صرامة الثورة الجزائرية قصد فرض الالتزام السياسي والمادي في الميدان وتجسيدا لمبدأ الصرامة في التعامل سواء فيما بين الهيئات الثورية أو بينها وبين الفئات الشعبية.

- تبدو الجبايات المحصل عليها غير كافية بالنظر لشمولية حرب التحرير وقوتها، إلا ذلك يعبر أيضا على أن الشعب الجزائري هو محتضن الثورة وممونها وممولها، كما يعبر أيضا على خصوصية الثورة الجزائرية التي تطبق حرب العصابات وتتحاشى حرب المواجهة التي تحتاج إلى إمكانات مادية وبشرية لم تكن متوفرة ، لكون قادة الثورة طبقوا أسلوب حرب العصابات لعدم تكافؤ القوة المادية والبشرية المسخرة للحرب ولأن هذا الأسلوب المطبق في مواجهة قوة عسكرية لها الخبرة الطويلة في إدارة الحروب كما لها كل الإمكانات المادية والبشرية ( محاسين، 2011 ) كما أن مسيري الثورة كانوا يلزمون جيش التحرير كما يلزمون الشعب بالتقشف والاكتفاء بالأشياء الضرورية فقط، والأخذ من القدرات المادية للعدو قدر المستطاع (Jean – Charles Jauffret , 2001 ) الأمر الذي مكن قادة جيش التحرير الوطني من تسيير الثورة بإمكانات محدودة جدا وحققوا بها أكبر الانتصارات.

- قناعة الشعب الجزائري بأن الثورة هي مسؤولية الجميع، كل حسب قدراته والمجال الذي يمكن أن يساهم به و هو ما جعل الكل يؤدي مهامه بكل عفوية، خاصة لما تحدد الإطار القانوني، الذي يحدد صلاحيات كل أصناف جيش التحرير الوطني، وكذا مهمة المواطنين التي تعد السند الأساسي للثورة في شتى المجالات ومنها قضية التمويل ( اتحادية بوقرة، 2002 ) كما عبر عن ذلك لخضر بن طبال نقلا عن المواطنين قائلا **(( كانوا يسألوننا ويقولون، إذا لم يكن عندكم سلاح فإننا على استعداد لبيع جميع أرزاقنا ...بشرط ألا تقترضوا من عند الدول وتكون الجزائر مرهونة عند الاستقلال))** ( المنظمة الوطنية للمجاهدين، د.ت، ص 30) ويفهم من هذا أن المواطنين الجزائريين كانوا مدركين بالمسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقهم، ومستعدين لتحملها مهما كانت الصعاب.

**ب) النفقات الداخلية :** رغم أن الشعب الجزائري هو الممول والممون الأساسي للثورة الجزائرية، وبالتالي فهو الذي يتكفل بتوفير الاحتياجات الضرورية لجيش التحرير الوطني، ومع ذلك يضطر لدفع نفقات خاصة، والتي حددتها أجهزة الشرطة الفرنسية فيما يلي:

- توفير الأسلحة والذخيرة، وغيرها من مستلزمات الحرب.

- توفير الألبسة العسكرية لجيش التحرير الوطني.
- الأجور والمنح العائلية .
- إطعام وحدات جيش التحرير الوطني.
- الدعاية والدعاية المضادة التي تقوم بها لجان الإعلام والاتصال التابعة لجبهة التحرير الوطني. ( C.A.O.M, G.G.A., 7G/1220 , 1959 )

**1) النفقات العامة :** قدرت إحدى الدراسات المختصة في مجال التمويل بالنسبة لجبهة وجيش التحرير الوطني مجموع النفقات العامة للولايات التاريخية سنة 1959 بـ 8.8 مليار فرنك فرنسي. (S.H.A.T, , 1959 , 1H 2734 ) كما تشير دراسة أخرى صادرة عن أجهزة الاستعلامات الفرنسية بتاريخ 21 أكتوبر 1959إلى أن النفقات العامة للثورة في الداخل تقدر بـ 9.4 مليار فرنك سنويا أي بنفقة شهرية تتراوح ما بين 700 و 800 مليون فرنك فرنسي. ( C.A.O.M, G.G.A s.d , 7G/513 ) وهذا ما جعل ميزانية الولايات التاريخية تعاني من عجز مالي يقدر بنحو 600 مليون فرنك ، خاصة إذا علمنا بأن سنة 1959 تمثل.

- تطبيق مخطط شال في الجزائر وهذا يعني قيام وحدات جيش الاستعمار بتدمير البنية الاقتصادية للجزائريين كما حدث في الولاية الرابعة مثلا.(S.H.A.T, 1H2754 , 1959) بالإضافة إلى غلق الحدود الشرقية والغربية للبلاد، وهو ما أثر سلبا على اقتصاد الثورة الجزائرية، لا سيما بعد تطبيق ما يعرف بالحرب الاقتصادية على الثورة التحريرية (C.A.O.M.G.G.A.2R/162, S.d . ).

- كما اتخذت الحكومة المؤقتة سنة 1959 مجموعة من الإجراءات الوقائية في المجال الاقتصادي، والتي من بينها تكليف قادة الولايات بتحقيق اكتفائها المالي، نظرا لغلق الحدود والمراقبة المشددة على كل التراب الجزائري ( C.A.O.M.G.G.3R/ 457 , 1959 ) التي شرع فيها منذ سنة 1957، مما جعل التمويل الخارجي صعب جدا.

- وفي نفس السنة طالبت الحكومة المؤقتة قادة الولايات التاريخية بالمساهمة في ميزانية الهيئات المركزية للثورة في الخارج وقدرت مساهمة الولايات بمبالغ تتراوح ما بين 600 و700 مليون فرنك (Gilbert , 2003) رغم وضعها المالي الصعب الأمر الذي جعل ميزان مدفوعاتها يسجل خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1958-1960 مثلا عجزا ماليا يقدر بقيمة 600.000.000 فرنك. (Emmanuelle, 2008) فالولاية الرابعة مثلا كان ميزان مدفوعاتها يحتاج إلى مبالغ مالية إضافية تتراوح بين 15 و20 مليون فرنك شهريا أي ما يعادل سنويا 220 مليون فرنك تقريبا (C.A.O.M, G.G.A , 7G/513 ,S.D ) ووزعت نفقات الثورة في الداخل بشكل عام كالتالي:

**2) النفقات العسكرية :** قدرتها المصالح العسكرية الفرنسية سنة 1959 مثلا بـ 4.305 مليار فرنك، وهو ما يعادل 47.8 % من نفقات الحرب في الداخل، (S.H.A.T , 1H 168 , 1960 ) ويمكن القول بان هذا المبلغ قليل جدا بالنظر إلى طبيعة وشمولية الثورة التحريرية، وكذا للمبلغ المالي الذي رصدته الحكومة المؤقتة في الخارج للمصالح الوزارية التي لها علاقة بالحرب والمتمثلة في وزارة الدفاع التي خصص لها سنة

1959 مثلا 3.6 مليار فرنك، يضاف إليها ميزانية المصالح الخاصة المقدر بـ 2.045 مليار فرنك ثم ميزانية وزارة الاتصالات والعلاقات العامة المقدرة بـ0.820 مليار فرنك، ورصدت لهذه الوزارات الثلاث مبلغا قدر سنة1959 بـ 6.425 مليار فرنك أي أكثر من ميزانية الثورة في كامل الولايات ,C.A.O.M (,G.G.A ,7G/513,S.d ) وهو ما جعل فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تعد الممول الأساسي للثورة بالخارج حيث ترى المصالح الأمنية الفرنسية بأن نسبة مساهماتها في تمويل الثورة تقدر بـ 83 % بحيث تخصص منها نسبة 54% لتغطية نفقات الثورة في الداخل والباقي يوجه للهيئات المركزية في الخارج، إلا أن تلك الأموال كثيرا ما تبقى لدى مصالح جيش التحرير الوطني في كل من تونس والمغرب بسبب غلق الحدود. (C.A.O.M, G.G.A, 7G/513 , S.d ) ويرى رئيس الفيدرالية علي هارون [1] بأن الفيدرالية حولت في سنة 1958 مثلا مبلغا يقدر بـ 4.494.538.250 فرنك لصالح الثورة التحريرية ( هارون 2012 ) وإلى غاية 1961 كانت الفيدرالية تخصص سنويا 50 مليون فرنك سنويا لكل ولاية تاريخية. ( هارون، 2012 ).

ومهما يكن من أمر فإن الهيئات المركزية للثورة في الخارج أولت اهتماما كبيرا للجوانب العسكرية لكونها تمثل الثورة في الخارج خاصة ما يتعلق بدعم جيش الحدود المتمركز على الحدود الشرقية والغربية للبلاد قصد التأثير على قوات الاحتلال ومن ثم إمكانية إيصال الدعم الخارجي إلى قادة الثورة في الداخل أو على الأقل تخفيف الضغط على وحدات جيش التحرير المقاتلة في الميدان.

**3) النفقات الخاصة بدعم الشعب :** والمتمثلة في المنح والمساعدات المختلفة وتمثل نفس القيمة المالية تقريبا مع النفقات العسكرية، والتي قدرت سنة 1959 مثلا بـ 47.2 % من مجموع النفقات العامة، وتتمثل في المنح العائلية للمجاهدين ومساعدة العائلات المعوزة وعائلات الشهداء، وتقديم الدعم للمدارس القرآنية ولطلبة العلم . وتشير التقارير العسكرية الفرنسية إلى أن الخدمات الاجتماعية التي يقدمها جيش التحرير الوطني للسكان تختلف من ولاية لأخرى ومن فترة لأخرى تبعا للإمكانات المادية المتوفرة . ) (S.H.A.T , 1H 1688,1960وبهذا نفهم بأن قيادة الثورة التحريرية اهتمت بالجوانب العسكرية قصد تحقيق الانتصارات الميدانية على العدو كما أولت عناية خاصة بالجانب الاجتماعي للسكان باعتبارهم مصدر قوة الثورة واستمراريتها .

**4) المنح :** حُدَّدت منح للأسرى وعائلات الشهداء، بحيث خصصت لكل عائلة تقطن في الريف مبلغا شهريا يقدر بـ 2000 فرنك شهريا كأساس بزيادة 2000 فرنك عن كل شخص، أما بالنسبة لسكان المدن فقد خصصت للعائلات المعنية 5000 فرنك شهريا مع إضافة 2000 فرنك لكل شخص(وزارة المجاهدين، 1996)

**5) المساعدات :** تقدم للعائلات المعوزة وبدون دخل، والتي تخضع قيمتها للإمكانات المادية للقسم أو الناحية وكذا للقيمة المالية التي يتبرع بها سكان الإقليم الذي تقيم فيه العائلات التي تتلقى المساعدات،

بحيث كثيرا ما يتم ذلك أثناء إقامة الولائم أو بمناسبة الأعياد الدينية ومواسم جمع المحاصيل الزراعية وغيرها من المناسبات. ( اتحادية بوقرة 2002)

**6) نفقات الاتصالات:** يعد قطاع الاتصالات من المهام الأساسية في الثورة التحريرية، ولذلك نجده من بين الهياكل الأساسية لهياكل الثورة[1] من القسم حتى الولاية، وتقدر نسبة الأموال التي ترصد لهذا القطاع بـ 5 % من مجموع المبلغ الإجمالي المخصص للهيكل التنظيمي. ( S.H.A.T , 1H 1688, 1960 ) وتختلف قيمة المبلغ المالي المرصد لهذا القطاع باختلاف الولايات التاريخية، وما تملكه من احتياطات ماليه، ومن ظرف لأخر .

**7) الأجور:** حددت أرضية مؤتمر الصومام مجموعة من الفئات التي تتقاضى أجورا أو منحا من ميزانية الثورة وهي.

| الرقم | الرتبة العسكرية | الأجرة الشهرية | الرقم | الرتبة العسكرية | الأجرة الشهرية |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | الجندي | 1000 | 07 | الضابط الأول | 3500 |
| 02 | الجندي الأول | 1200 | 08 | الملازم الثاني | 3000 |
| 03 | العريف | 1500 | 09 | الضابط الثاني | 4000 |
| 04 | العريف الأول | 1800 | 10 | الصاغ الأول | 4500 |
| 05 | المساعد | 2000 | 11 | الضاغ الثاني | 5000 |
| 06 | الملازم | 2500 | ـــــ | ـــــــــ | ـــــــــــ |

**(الوحدة: بالفرنك الفرنسي)**

في حين حدد أجر الممرض بنفس أجر العريف أي 1500 فرنك، وحدّد مرتب الطبيب العسكري بنفس أجر الملازم أي 2500 فرنك، وأجر الطبيب بـ 3500 فرنك، وهو ما يشابه أجر الضابط الأول ( وزارة المجاهدين، 1996 )

وإذا كانت أرضية الصومام قد حدّدت القواسم المشتركة في سياسة التمويل على مستوى مختلف الولايات، إلا أن الثورة حافظت على السلطة التقديرية لقادة الهياكل الثورية لتقدير حجم الإعانات المادية للعائلات المحتاجة طبقا لدرجة الاحتياج وللإمكانات المادية المتوفرة في كل قسم مثلا، كما أن الهيئات الثورية رفعت من قيمة المنح المقدمة لسكان المدن نظرا لزيادة النفقات العامة بها بالمقارنة مع الأماكن الريفية التي تقل فيها نسبة النفقات العامة.

**ج) الصعوبات التي واجهت التمويل الداخلي للثورة** : واجهت الثورة التحريرية العديد من الصعوبات للحصول على الأموال، ومن ثم قدرة الولايات التاريخية على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التمويل، والتي من بينها:

**1) سياسة الحصار المفروضة على الجزائريين:** نظرا لإدراك السلطات الفرنسية لطبيعة الثورة الجزائرية المتمثلة طابعها الشعبي في جميع أوجهه السياسية، العسكرية والمادية، فإنها عمدت إلى محاولة تجفيف كل مصادر الدعم الشعبي لها ومنها عملية التمويل لارتباطها بتوفير كل الاحتياجات المادية للثورة مما جعل السلطات الفرنسية تشدد من مراقبتها على الجزائريين قصد منعهم من دعم الثورة. (المجلس الولائي للمجاهدين للمدية، "حوار" 1997 ) حيث تم الإكثار من أساليب المراقبة في مؤسسات العمل، الطرقات، الأسواق العمومية، في الأرياف والمدن على كل من يشتبه فيهم على أنهم يتعاملوا مع الثورة تجنبا للحصول على الدعم المادي لا سيما الأموال ( اتحادية المجاهدين لتابلاط 1999 ) خاصة وأن السلطات الفرنسية كانت تدرك جيدا بأن كل أشكال الدعم المادي للثورة تأتي من طرف المواطنين، مما جعلها تشدد الضغط على عملية جمع الأموال وطرق تخزينها ومجالات إنفاقها.( مجلس المجاهدين للمدية 1999) وكلفت تلك السلطات مختلف مصالحها للبحث عن شبكة الدعم المالي للثورة سواء في شكل اشتراك، تبرع ضرائب وغيرها من مصادر تمويل جبهة التحرير الوطني.( C.A.O.M.G.GA, 3R/455. S.d ) ويفهم من هذا بأن أجهزة الاستعمار أولت عناية كبيرة بهذا القطاع، للحيلولة دون وصول الدعم المادي وخاصة الأموال للهيئات الثورية حتى لا يتسنى لها توفير مستلزمات الكفاح المسلح، وكذا الخدمات العامة لوحدات جيش التحرير الوطني وللمواطنين المتعاملين مع الثورة .

**2)كثرة البطالة في أوساط الشعب الجزائري** لا سيما بعدما أقدمت إدارة الاحتلال على الإكثار من المحتشدات و المناطق المحرمة، كما ابعدت الفلاحين عن اراضيهم التي تعد مصدر رزقهم، وهو ما أثر سلبا على عملية تمويل الثورة بحيث لم يعد بعض المواطنين بقادرين على الاشتراك ولو بدينار واحد في الشهر، الأمر الذي صعب على الاتحادات الوطنية التابعة لجبهة التحرير الوطني من جمع الأموال. , (Michel 2007 ) وإن كانت عملية التمويل قد تأثرت بفعل انتشار المحتشدات المعتقلات والسجون لكنها لم تتوقف بفعل شبكة التنظيم التي أحدثتها جبهة التحرير الوطني داخل تلك المراكز.

**3) اكتشاف أموال الثورة :** تشير مصالح الاستخبارات الفرنسية إلى أن قواتها العسكرية كثيرا ما تكتشف الأموال التي خزنها ممثلو الثورة التحريرية وتستولي عليها.(1961 , C.A.O.M.G.G.A, 7G/1220 ) وذلك في إطار الحرب الاقتصادية التي مارستها سلطات الاحتلال ضد الثورة، سواء فيما يتعلق بتجفيف مصادر دخلها المالي، وتدمير النشاط الزراعي للجزائريين، ومنعهم من تربية المواشي أو الاستيلاء عليها، و اعتبار المناطق الرعوية التي يقطنون بها مناطق محرمة ( C.A.O.M, G.G.A, 2R/162,1960 ) لكون الحرب

المعلنة ضد جيش التحرير الوطني كانت شاملة بما في ذلك الحرب الاقتصادية الشاملة التي لها علاقة بكل القطاعات الأخرى.

**4) غلق الحدود الشرقية والغربية** : أثرت هذه العملية بشكل كبير على دخول المساعدات المالية إلى التراب الوطني والتي قدرت في سنة 1956 على سبيل المثال بـ 300.000.0000 مليون فرنك شهريا. C.A.O.M, G.G.A.3R/ 457 1959() كما تراجع الدعم الخارجي للثورة في الداخل بين سنتي 1956-1957 نتيجة لعدم وجود هيئة رسمية للثورة في الخارج تتكفل بجمع الأموال وإدخالها إلى الولايات التاريخية، نتيجة لاختطاف أعضاء الوفد الخارجي بتاريخ 1957/10/22 (1957 , 457 /C.A.O.M, G.G.A.3R ) وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة والتي من بين أهدافها الأساسية تقديم الدعم بكل أشكاله للثورة في الداخل، إرتفع المبلغ المحول إلى الداخل في سنة 1958 إلى 600.0000.000 مليون فرنك حسب المصالح التاريخية الفرنسية (S.H.A.T, 1H1689 , 1958) وبـ 868.700.000 حسب إيمانويل كولين (Emmanuelle 2008 )، وهذا رغم السياسة الفرنسية الرامية إلى عزل الداخل عن الخارج خلال الفترة التي أعقبت سنة 1957، إلا أن ما يكن قوله أن سياسة الاحتلال قللت من عملية الدعم المالي الخارجي للثورة لكنها لم تستطيع إيقافه.

ومن هنا يمكن أن نستنتج بأنه رغم سياسة الضغط الممارسة من قبل سلطات الاحتلال على السكان سواء كانوا مقيمين في المدن أو الأرياف لإبعادهم عن الثورة ومنعهم من تقديم كل أشكال الدعم المادي لها، وقيام تلك السلطات بتطبيق العديد من السياسات الزجرية ضد الجزائريين مثل الإكثار من المناطق المحرمة، المحتشدات، السجون المعتقلات وفرض مراقبة مشددة على تحركاتهم ونشاطهم السياسي والاقتصادي بهدف إحداث القطيعة التامة بين الشعب وثورته إلا أن تلك السياسة رغم خطورتها وانعكاساتها السلبية على الثورة، لكنها لم تحقق كل أهدافها و استطاع قادة الهياكل الثورية داخل الوطن من التكيف مع الوضع الصعب بترشيد نفقات الحرب والاستغلال الأمثل لمبدأ شعبية الثورة من حيث البعد الاقتصادي ومنه المالي، وتوسيع عملية الدعم المادي لمختلف شرائح المجتمع الجزائري كل حسب استطاعته وترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي في أوساط الشعب الجزائري إلى أبعد الحدود، كما فرض على الأوروبيين الذي يستحوذون على المزارع والورشات الصناعية والتجار المساهمة المالية لصالح الثورة باعتبار أن تلك الثروة التي بحوزتهم تحصلوا عليها بشتى الطرق على أرض الجزائر، ولكونهم يدعون بأنهم من أوروبي الجزائر فعليهم أن يدفعوا عربون ولائهم لممثلي الثورة الجزائرية، ودعمها على الأقل من الناحية الاقتصادية، ثم ليكون ذلك الدعم ضمانا لممتلكتهم وأرواحهم خلال مرحلة الثورة . وهذا يعني بأن قيادة الثورة ابتكرت أساليب مالية لتوحيد المجتمع الجزائري حول ثورته وجعله يفيد ويستفيد مما يقدم للثورة تحت شعار " الثورة من الشعب وإلى الشعب " ودفعت بالأوروبيين إلى المساهمة المالية لصالح الثورة إما طوعا أو كراهية، مقابل ما يبتز من الجزائريين لصالح الخزينة الفرنسية . ولعل ذلك يعود إلى نضج الفكر الثوري لدى الجزائريين بعد العديد من التجارب التي عرفتها الحركة الوطنية بأبعادها

السياسية، العسكرية، الاجتماعية والاقتصادية ليتجسد ذلك في البعد الشعبي للثورة التحريرية في جميع مقاصده والذي كان مصدر قوتها وسر صمودها ونجاحها.

**الهوامش :**

**آ) قائمة المصادروالمراجع باللغة العربية:**


1. اتحادية المجاهدين لدائرة بوقرة، 2002، الندوة التاريخية لمجاهدي دائرة بوقرة ولاية البليدة، بمقر بلدية حمام ملوان ( البليدة).
2. أعضاء اتحادية المجاهدين لدائرة تابلاط ولاية المدية، 1999، حوار حول مراقبة السلطات الفرنسية لعملية الدعم الشعبي للثورة، بمقر اتحادية المجاهدين بتابلاط ( المدية).
3. أعضاء المجلس الولائي للمجاهدين لولاية المدية، 1997، حوار حول الدعم الشعبي للثورة في الولاية الرابعة، بمقر منظمة المجاهدين بالمدية.
4. بلحاج صالح، 2009، تاريخ الثورة الجزائرية " صانعوا أول نوفمبر 1954، دار الكتاب الحديث، الجزائر.
5. بن تومي عمر، 2005، حوار التنظيم السياسي، الفدائي والمالي في العاصمة بعد معركة الجزائر، بمنزله الكائن ببلدية الأبيار، الجزائر العاصمة .
6. بوضياف محمد، 2010 ، التحضير لأول نوفمبر 1954، دار الخليل القاسمي، الجزائر.
7. بوعزيز يحي، 2008، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر .
8. بومالي أحسن، (د.ت) إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.
9. حربي محمد، 1994، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عيدة، صالح المثلوثي، الجزائر .
10. ديرة أمحمد، 2001،حوار مع المجاهد ، حول دور المعتقلين والمساجين في دعم الثورة، بمنزل المجاهد خليفة عبد القادر ( المدرب) الكائن ببلدية العاشور، ولاية الجزائر.
11. عثماني مسعود، 2012، الثورة الجزائرية " أمام الرهان الصعب " دار الهدى الجزائر.
12. العثيمن محمد بن صالح، 2004، الشرح الممتع على زاد المستقنع، المجلد الثامن، دار إبن الجوزي، اللملكة العربية السعودية .
13. محاسيس نجاة سليم، 2011، معجم المعارك التاريخية، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية .
14. مريوش أحمد، 2013، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزء الأول، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر .
15. مشاطي محمد، 2010 ، مسار مناضل، ترجمة زينب قبي، منشورات الشهاب، الجزائر .
16. المنظمة الوطنية للمجاهدين، ( د.ت ) الطريق إلى نوفمبر، المجلد الأول، الجزء الثالث، تعقيب لخضر بن طوبال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .
17. المنظمة الوطنية للمجاهدين، ( د.ت ) التقرير السياسي للولاية الرابعة، المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية، الجزء الأول من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، مطبعة المجلس الشعبي الوطني، الجزائر .

18. المنظمة الوطنية للمجاهدين، ( د.ت ) المكتب الولائي للمدية، ملف تاريخ الثورة التحريرية، مرحلة 20 /1956/08، إلى نهاية 1958 ( د.ط) الجزائر .

19. وزارة المجاهدين، 1996، وثائق مؤتمر الصومام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر .

20. ومالي أحسن ب، 2010، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر.

21. يوسف محمد، 2007، الجزائر في ظل المسيرة النضالية " المنظمة الخاصة " تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات تالة الجزائر .

**ب) قائمة المصادروالمراجع باللغة الفرنسية**

22 .Alistair Horne , 2007, Histoire de la Guerre D'Algérie , Edition Dahlab , Alger .

23. C.A.O.M , G.G.A , 3R/458 , 1957, Dossier « Surveillance des Frontières 1957 » Les Objectifs de la Fermeture de la Frontières , Délivré par la Secrétariat Permanant de la Défense en Algérie le 15/10/1957.

24. C.A.O.M , G.G.A., 7G/1220, 1962 , Dossier « Collecte de Fonds 1955-1962 , Financement de la Rébellion » Ex – en Provence.

25. C.A.O.M, G.G.A, 2R/162 , 1960, Dossier « Lutte Economique et Financer contre Rébellions » le 12/12/1960 , Ex – en Provence .

26. C.A.O.M, G.G.A, 7G/513 , ( s.d ) Dossier « Dépenses du F.L.N.à l'Intérieure)) Ex –en Provence 27.C.A.O.M, G.G.A., 7G/1220, 1959 , Dossier « Collectes du F.L.N.1957-1959 » Ex – en Provence.

28. C.A.O.M, G.G.A.3R/ 457 , 1959, Dossier « Surveillance les Frontières » 1957-1959, Ex – en Provence.

29. C.A.O.M. G.G.A, 3R/457, 1957 , Dossier « surveillance les Frontières 1957 » Ex – en Provence.

30. C.A.O.M.G.G.A.2R/162 , 1960 , Dossier « Lutte économique et Financer contre les Rébellions , le 12/12/1960 »

31. C.A.O.M.G.G.A/120 ,1957, Dossier Financement du F.L.N.1957.1959.Note de Service délivré pare le Commissaire Divisionnaire, Chef du Service Central des Renseignements Généraux, à Alger.

32. C.A.O.M.G.G.A/120, 1957 « Note de Renseignement Délivré par le Commissaire Démissionnaire des Renseignement Généraux d'Alger , Ex –en Provence .

33. C.AO.M.G.G.A, 3R/573, 1958 , Dossier « les Finances du F.L. en 1958 » Tableau A. Ex – en Provence .

34. Emmanuelle Colin –Jeanvoine et Stéphane Derozier ,2008, le Financement du F.L.N , Edition Bouchère France.

35. Gilbert Meynier , 2003, Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962 , Edition Casbah , Alger 2003,
36. Jean – Charles Jauffret et Maurice Vaisse , 2001 , Militaire et Guérilla dans la Guerre d'Algérie , Edition Complexe Paris.
37. Michel Launay ,2007, Paysans Algériens 1960-2006 , Edition , Karthala Paris .
38. Mohamed Guentari , 2004 , Organisation Politico – Administrative et Militaire de la Révolution Algérienne 1954-1962, Volume 01, Edition Office des Publications Universitaires , Alger..
39. Mohamed Harbi , 1981, le F.L.N. Mirage et Réalité , Edition Jeune Afrique , Paris.
40. Mohamed Harbi , 1998la Guerre Commence en Algérie , Edition Complexe , Paris.
41. Mohamed Harbi , 2010, les Archives de la Révolution Algérienne , Edition Dahlab , Alger Yves Michaud , 2004, la Guerre d'Algérie 1954-1962, Edition Odile Jacobe . Paris .
42. Nassima Bougherara , 2006 , les Rapports Franco –Allemands à l'Epreuve de la Question Algérienne 1955-1963, Edition Peter Lang , Bern .
43. S.H.A.T , 1H 2584 ,1959 , Dossier N° 03 « Lettres de Menaces Adressées par le Front de Libération Nationale à des Français de Souche Nord-Africaine et des Français de souche Européenne 1956-1959 » Paris.
44. S.H.A.T, 1H 1687 ,1959 , Dossier N° 02 « Financement du F.L.N , de la Rébellion 1957-1959 » Paris.
45. S.H.A.T, 1H 1688 ,1960 , « les Dépenses du F.L.N. à l'Intérieur et à l'Extérieur de l'Algérie 1959-1960 »
46. S.H.A.T, 1H 2734 , 1959 , Dossier « Structure du .F.L.N. » Alger Février 1959. Paris.
47. S.H.A.T, 1H1689, 1958, Dossier N°01 « Financement de la Rébellion » en 1958.Paris.
48. S.H.A.T, 1H2754 , (s.d) « Directives Politiques , sur l'Organisations Générales En wilaya 4 » Annexe N° 03., Paris .
49. Sylvie Thénault , 2010 , Histoire de la Guerre d'Indépendance Algérienne , Edition el Maarifa , Alger .